رامون، ان الاتفاق مع الليكود، قضى، أيضاً، اضافة الى ما تقدّم، بامتناع حزب «العمل» عن تقديم اقتراحات جديدة لحجب الثقة عن الحكومة، أو دعم مثل تلك الاقتراحات، بعد اقرار مشروع القانون القاضي بحل الكنيست، وتقديم موعد الانتخابات (**دافار**، ١٩٩٢/١/٣١).

وعلى هذا الأساس، وبدعم من مختلف الكتل في الكنيست، أقرّ مشروع القانون الخاص بحل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات العامة الى الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) المقبل بأكثرية كبيرة ودون معارضة أحد. وتمكّن الكنيست من التصويت على مشروع القانون واقراره في عمليات التصويت الاربع بحكم كون مشروع القانون مشروعاً خاصاً وليس حكومياً (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/٥).

طابع المعركة الانتخابية

هناك شبه اجماع بين المعلّقين والمراقبين السياسيين على ان معركة الانتخابات الحالية تتميّز عن سابقاتها بحكم كونها ستجرى بينما محادثات السلام مستمرة؛ وبالتالي، فان لنتائجها دلالات بعيدة المدى. فعلى حدّ ما أوردت صحيفة «معاريف» في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٢/١/١٦، فالمعركة الانتخابية سوف تتمحور في مسألة السلام والمناطق. وأضافت: «ان الجمهور منقسم، تقريباً، الى نصفين في موضوع الحل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وبالتالي، فالانتخابات المقبلة يجب ان تكون، عملياً، بمثابة استفتاء شعبي في هذا الامر، حيث ان امكان تحقيق تسوية في المنطقة أصبح قريباً أكثر من أي وقت مضى. وكل ما تبقى هو الامل في ان تسفر الانتخابات عن حسم واضح في موضوع السلام».

واعتبر المعلّق الصحفي، شالوم روزنفلد، الانتخابات «بمثابة استفتاء عام في موضوع لم يعد هناك مفر من وضعه على رأس مواضيع الجدل الوطني؛ أي مستقبل ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية المحتلة] وغزة، ومصير الاستيطان هناك، وعلاقاتنا مع الفلسطينيين. ولن تسعف هنا، بعد، الحذلقة البلاغية والتهرب السياسي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/١٧).

وخلص روزنفلد الى القول ان الاحزاب التي على يمين الليكود، وكذلك الليكود، «لم تعد مطالبة بأن تسأل الشعب: أي طريق يستحسن؟ وأي حل يفضل؟ بل يتوجّب عليها، أيضاً، ان تعلن ما هو الثمن الذي هي على استعداد لدفعه، من اجل السلام؟ هذا اذا كانت، اصلاً، مستعدة لدفع أي ثمن» (**المصدر نفسه**). وأضاف روزنفلد ان حزب «العمل»، أيضاً، بصفته أحد الحزبين الكبيرين، لم يعد بامكانه مواصلة التلعثم والتأتأة. فهو أيضاً مطالب، في هذه المرة، بطرح الاسئلة والردود عليها بوضوح كامل (**المصدر نفسه**).

ورأى المعلّق الصحفي، دافيد لنداو، ان ما تتميّز به معركة الانتخابات الحالية هو كونها تجرى في الوقت الذي تتواصل فيه عملية السلام. وقال لنداو ان العديد من الباحثين خلص من استطلاعات الرأي، التي أجرتها معاهد البحث المختلفة، ان حوالى ٩٠ بالمئة من الجمهور يحدّد شكل تصويته للكنيست بناء على اعتبارات تتعلّق بالسياسة الخارجية والأمنية». ولكن خلافاً للماضي، فالاختيار، في هذه المرة، لن يكون بين فرضيات مستقبلية وبرامج احزاب مكتوبة على الورق ولا احد يعيرها اهتماماً. ففي هذه المرة، الجدل ليس افتراضياً. فهناك مفاوضات، وهناك مقترحات، ومقترحات مضادة. وهذه المقترحات ستخضع لاختبار الواقع في خلال محادثات السلام، وفي الوقت ذاته، لحكم الناخب» (**المصدر نفسه**).

وعن سياسة الليكود الاعلامية في معركة الانتخابات، قال المعلّق الصحفي، دانيئيل بن سيمون، ان «لا أحد في العالم يعرف ما الذي يسعى اليه شامير في العملية السياسية الحالية. فحتى أقرب المقرّبين اليه يتحسّسون في الظلام نواياه الحقيقية. هناك امر واحد واضح: الليكود عازم على وضع عملية السلام على رأس سلّم الاولويات في حملته الانتخابية» (**دافار**، ١٩٩٢/١/٢٤).

امّا المعلّق الصحفي ناحوم بارنياع، فرأى ان خروج اليمين المتطرّف من الحكومة هو الخطوة الاولى على الطريق القصير الى حكومة وحدة وطنية. «فكما تبدو الامور في هذه اللحظة» ـ على حدّ قوله ـ «فالمواجهة في الانتخابات لن تكون حول مسألة من سيقود الدولة؟ بل حول السؤال كيف سيتقاسم الحزبان الكبيران الدولة والسلطة فيما بينهما؟»